المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

الكوارث

من المفاهيم إلى التحديات والحلول

النساء النازحات في العراق

تحديات واقع وسياسات مأمولة

الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا

قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها

مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي

أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب

العدد (٤) رمضان ١٤٤٢ هـ | مايو ٢٠٢١م

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

العدد (٤) رمضان ١٤٤٢ هـ | مايو ٢٠٢١م

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

محتوى العدد

روح الجاكاكا دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي	د. أحمد موسى بدوي	٣
الكوارث من المفاهيم إلى التحديات والحلول	د. صالح بن حمد التويجري	٢٩
النساء النازحات في العراق تحديات واقع وسياسات مأمولة	أ. بكر خضر جاسم شرقي	٤٩
الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها	أ.د عائشة التايب	٧٣
مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب	المنظمة الدولية للهجرة	١٠٥

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

الهيئة الاستشارية

أ. د. صالح حمد السحيباني	الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا)
أ.د. موكيش كابيلا	أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر
أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف	أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
أ. د. ميتشل بيلفر	مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي
أ.د. مساعد راشد العنزي	مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت
م. مكي حامد	مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية
١٦٧٥/ ١٤٤١ تاريخ ٤/ ٢/ ١٤٤١هـ
ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨

الناشر

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
بدر الخرعان

هاتف: ٤٠١١١٤٥٥٥٥٠٤(٩٦٦+) تحويلة: ٤٠١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
٥) ألَّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
٧) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
٩) أن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
١٠) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

١

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

د. أحمد موسى بدوي - مصر
باحث سوسيولوجي- عضو المجلس الأعلى للثقافة

ملخص الدراسة

تمثل كارثة الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا عام ١٩٩٤م حدثا مأساويًّا ليس له نظير، خلفت مئات الآلاف من القتلى وشردت الملايين، وقد تمكن الشعب الرواندي من تجاوز هذه المأساة، وتحقيق نموذج فريد في تحقيق السلام، والأمن، والتصالح، والتنمية. لذلك فإن التجربة الرواندية تكتسب أهمية بالغة في تحليل ودراسة الكوارث والأزمات، ما يتيح للمعنيين كافةً فرصة التنبؤ والاستباق للحيلولة دون وقوع مثل هذه الكوارث مستقبلا.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات وثيقة الصلة، تركز على البعد الوصفي، والدراسات التطبيقية المفيدة في إقرار السياسات، أو الدراسات التقويمية البَعْدِية لبرامج المساعدات الإغاثية والتنموية، ولا تهتم غالب هذه الدراسات بالبعد النظري والتفسيري الذي يكشف غموض ما قبل وأثناء وبعد الكارثة. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل وتفسير أسباب وقوع الكارثة، وأسباب التعافي والتنمية التي تشهدها رواندا الآن، مستخدمين نظرية القواعد المتصارعة التي نشرت في أبريل ٢٠١٨م، بمجلة وادي النيل – جامعة القاهرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصراع العرقي نشأ على يد النخبة التوتسية قبل الحقبة الاستعمارية، وزادت حدته خلالها، ولم تحقق القواعد الدينية والثقافية الحديثة دورًا في تخفيف الصراعات بسبب تحيزها لجماعة التوتسي. وتبدلت الأدوار بعد الاستقلال بحيازة الهوتو للسلطة، فتعرض التوتسي للتمييز إلى أن وقعت الكارثة، فأعقبها نمط جديد للتحول الاجتماعي، يمثل قطيعة حقيقية مع الماضي، بسبب ارتباط الحس المشترك مع الفعل السلطوي التقدمي بعلاقات تكامل معززة بتأثير إيجابي للقيادة الكاريزمية.

الكلمات المفتاحية: الإبادة الجماعية، التمييز العنصري، محاكم الجاكاكا، المصالحة، الاندماج الاجتماعي.

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

د. أحمد موسى بدوي مصر

مقدمة

لا يمكن لشعب من الشعوب أن يتحمل الكوارث الإنسانية التي تعرض لها الشعب الرواندي، جراء الصراع العرقي الذي انتهى بإبادة جماعية بدأت في السابع من أبريل ١٩٩٤م، واستمرت مائة يوم بكل وحشية، فكان أن لقي أكثر من ثماني مائة ألف مواطن مصرعهم بأسلحة يدوية وبدم بارد، وشرد أكثر من ثلاثة ملايين مواطن داخل رواندا وخارجها. وحين تتشبع ذاكرة شعب بتجربة مرعبة كهذه، فإن الضغط النفسي المؤلم والمستمر على الناجين من الإبادة سوف يولد طاقة انتقام كافية للإبقاء على الصراع الإثني مشتعلًا بلا نهاية، غير أن ذلك لم يحدث؛ بل على العكس، انخرط المجتمع الرواندي في مصالحات وإصلاحات للتعافي والتنمية، وهذا تحول يُعَدُّ معجزة بالقياس النفسي والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي والإنساني.

انطلاقا من هذه المفارقة، فإن الحالة الرواندية تعد مادة ثرية لتحليل ودراسة الكوارث والأزمات. كما أن قدرة الروانديين على بدء مصالحة شاملة عبر محاكم أهلية تقليدية قديمة تسمى محاكم الجاكاكا **Courts Gacaca** (محاكم العشب الأخضر)، ثم الانخراط الجاد في تطبيق برامج تعافٍ وتنمية بتعاون دولي ملحوظ، لإعادة توطين اللاجئين ودمجهم اجتماعيًّا، والقضاء على الفقر، والارتقاء بالخصائص الثقافية للسكان، وإزالة الفوارق بين الجماعات المكونة للنسيج الرواندي (التوتسي، الهوتو، التوا). كل ذلك يحفز الباحثين على إثارة السؤالين لماذا وكيف حدثت هذه القطيعة النوعية مع الماضي القريب والبعيد؟

الدراسات السابقة

على الرغم من كثرة الدراسات المعنية بالمجتمع الرواندي قبل وأثناء وبعد الإبادة الجماعية، إلا أن الملاحظ هو قلة الدراسات النظرية التفسيرية، وقد استفاد الباحث من دراستين يتبعان هذا النمط:

الدراسة الأولى لعالمة الاجتماع الأمريكية إليزا لوفت Aliza Luft بعنوان: **نحو نموذج نظري ديناميكي، لفعل الإبادة على المستوى المايكرو: القتل والمقاومة والإنقاذ في رواندا ١٩٩٤م.** تفترض لوفت أن سلوك القتل على الهوية العرقية، يصعب تفسيره وفق النظريات السوسيولوجية التي تميل إلى تصنيف الفاعلين في مواقف المواجهة المباشرة بين الأفراد

تصنيفا ثابتا: جناة، ضحايا، متعاطفين، ومحايدين. وباستخدام أداة المقابلة الكيفية المطبقة على ٣١ حالة من شهود الإبادة، توصلت الدراسة إلى أن الفرد يمكن أن يتحول من القتل إلى ممارسة الإنقاذ والعكس، ومن الحيادية إلى التواطؤ والعكس، على معنى أن الفعل الإبادي لم يتبع نمطا تقليديا كما تذهب النظريات السوسيولوجية وثيقة الصلة، ولا يمكن تفسيره من خلال علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الإدراكي، وعوضا عن ذلك تذهب لوفت إلى ضرورة استخدام مفهوم الحدود السلوكية العابرة behavioral boundary crossing الذي يُعنى بتفسير ظاهرة خروج الفعل الإبادي عن السيناريوهات المتوقعة. وهذه الدراسة مهمة في فهم وتفسير ما حدث على مستوى المايكرو سوسيولوجي، ويمكن الإفادة من هذا النموذج النظري في ربط ما يحدث على مستوى المايكرو بالسياق الأكبر المحلي والوطني. فعلى سبيل المثال، نجد أن رجال الدين -خاصة الكاثوليك- قدموا ممارسة عابرة للحدود السلوكية، وممارسة غير نمطية وغير متوقعة، من خلال تورطهم في مساعدة عصابات القتل، وهو الامر الذي اعتذر عنه الفاتيكان رسميًّا في عام ٢٠١٧م.

الدراسة الثانية لعالم الاجتماع الأمريكي توماس كوشمان Thomas Cushman بعنوان: هل يمكن منع الإبادة الجماعية؟ بعض الاعتبارات النظرية. تنطلق هذه الدراسة من ميدان علم اجتماع المعرفة، حيث يذهب الباحث إلى أن دراسات الإبادة الجماعية منذ أكثر من نصف قرن، أصبحت في حاجة ماسة الآن إلى تطوير نماذج نظرية بين تخصصية[1] مع تركيز خاص على تصميم نماذج تفيد في منع الإبادة الجماعية. ويفترض الباحث أن الإنتاج المعرفي حول الظواهر المسببة للإبادة لا بد أن يرتبط بهذا البعد النظري، سواء على مستوى التحليل والتفسير، أو على مستوى استنباط نماذج نظرية من الواقع الميداني، وينهي بعدة أسئلة لدفع الباحثين إلى تقديم أفكار نظرية ونماذج جديدة لفهم طبيعة الحياة الاجتماعية، مثل: كيف يمكن القضاء على الشر؟ ما حدود فهمنا للأشياء التي نرغب في محاربتها؟ كيف يمكن الإحاطة بميدان بحث معقد ومركب كدراسات الإبادة؟ وأخيرا كيف يمكن تحويل معرفتنا إلى سياسات وبرامج وتوصيات فاعلة، لجعل حياة الناس ناجحة وخالية من الصراعات. ويمكن الإفادة من هذا البحث فيما أثاره من أفكار وتساؤلات، وقد تبنت الدراسة الراهنة معظم هذه التساؤلات حول الإبادة الجماعية، وكيفية منعها، وكيفية التعافي منها وإعادة دمج الجماعات المتصارعة في كيان وطني واحد.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من سببين: الأول **أبستمولوجي**، حيث إن معظم الدراسات وثيقة الصلة، تركز على الجانب التطبيقي وأوراق السياسات أو الدراسات التقويمية للمشروعات والبرامج التي تديرها الحكومة الرواندية أو تلك التي تنفذها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ما يعني وجود حاجة إلى الاهتمام بالدراسات التفسيرية يسمح بتطوير نماذج نظرية ذات صلة. والثاني **عملي**، حيث إن إعادة النظر بتحليل وتفسير مجريات

التجربة الرواندية يقدم لصناع القرار الوطني والمعنيين ببرامج الإغاثة والأعمال الإنسانية على مستوى العالم، أدوات أبستمولوجية تساعد على فهم مكامن الخطر في المجتمعات متعددة الإثنيات، وتساعد على التنبؤ واستباق الأزمات والحيلولة دون حدوث الكوارث.

منهج الدراسة وأهدافها

يروم الباحث تقديم رؤية نظرية جديدة للقارئ لفهم وتفسير أصل الأزمة الرواندية وتطورها وأسباب التعافي منها، باستخدام نظرية القواعد المتصارعة Conflicted Rules Theory (CRT)، التي ألَّفها ونشرها أحمد موسى بدوي في عام ٢٠١٨م. وهي نظرية جديدة تنتمي إلى اتجاه العلاقة بين الفعل والبناء، وأهم منظري هذا الاتجاه، عالما الاجتماع بيير بورديو، وأنتوني جدينز. تفترض النظرية أن كشف عمليات التغير الاجتماعي يستلزم قياسا دقيقا لعوامل التغير المادية وغير المادية،[٢] وفهم العلاقة الجدلية التي تربط الأبنية الاجتماعية التي تشكل العوالم الاجتماعية الخمسة: الصغيرة والمحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في سياق تحليل متصل للتجربة التاريخية التي يمر بها المجتمع قيد الدراسة، كما تحدد النظرية سبع آليات للتغيير، وذلك بالكشف عن دور كل من **الأفعال الجمعية، والأفعال السلطوية، والأفعال الاستثنائية الكاريزمية**، في تعديل أو توسيع أو تغيير القواعد البنائية، وهذه الدراسة تعد اختبارا للفرضين الأول والثاني من النظرية.[٣]

ويرى الباحث أن النظرية تقدم مفاهيم وعلاقات قادرة على فهم آليات التحول الذي شهدته رواندا، وتفسر متى وكيف ارتبط الحس المشترك للجماعات الرواندية مع البناء المؤسسي الرسمي بعلاقات صراعية أدت إلى الحروب الأهلية وتشريد المواطنين والإبادة الجماعية، ومتى وكيف ولماذا ارتبط بناء الحس المشترك مع هذا البناء المؤسسي بعلاقات تكاملية ساعدت على التعافي والتنمية، كما يقدم الباحث في هذه الدراسة توظيفا للنظرية في فهم أثر الفعل السلطوي والفعل الكاريزمي، في خلق الأزمة وتفاقمها في مرحلة تاريخية، وأثرهما في إنهاء الأزمة والتعافي منها.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التفسيري بتوظيف النظرية المذكورة في فهم وتفسير النتائج التي توصل إليها الباحثون والمعنيون في المنشورات المتعلقة بذلك سواء على المستوى الوطني الرواندي، أو في الدوريات العلمية المحكمة، أو الشهادات الموثقة حول الكارثة، خاصة من الفاعلين الدوليين الموجودين على الأرض الرواندية أثناء حدوث الإبادة، فضلًا عن التقارير الدولية وثيقة الصلة.

تنقسم الدراسة إلى ستة مباحث، يتناول المبحث الأول أصل الأزمة العرقية في رواندا قبل وأثناء الاستعمارين الألماني والبلجيكي، ويختص المبحث الثاني بتطور الأزمة في مرحلة ما بعد الاستقلال خلال فترة حكم الهوتو، بينما يركز المبحث الثالث على كارثة الإبادة الجماعية وموقف المجتمع الدولي منها، ويستعرض المبحث الرابع نظام محاكم الجاكاكا ودوره في المصالحة، ويتناول المبحث الخامس عناصر النجاح التي توفرت للتعافي ثم التنمية، ويقدم المبحث السادس تحليلا وتفسيرا لمرحلة المصالحة والتعافي والتنمية وتفسير الإنجازات التي تحققت على الأرض بعد عام ٢٠٠٠م.

أصل الأزمة العرقية في رواندا

في خلاصة جوهرية وبليغة، ينهي الجنرال الكندي روميو دالير Roméo Dallaire قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤م، شهادته عن الإبادة الجماعية، قائلا:

"To properly mourn the dead and respect the potential of the living, we need accountability, not blame. We need to eliminate from this earth the impunity with which the genocidaires were able to act, and re-emphasize the principle of justice for all, so that no one for even a moment will make the ethical and moral mistake of ranking some humans as more human than others, a mistake that the international community endorsed by its indifference in 1994."

«لكي نحزن بحق على من رحلوا، ونحترم مشاعر الناجين، لا نحتاج أن نلوم أنفسنا، بل أن نحاسب أنفسنا، نحن بحاجة إلى الحيلولة دون إفلات مرتكبي الإبادة من العقاب، وإعادة التأكيد على مبدأ العدالة للجميع، **حتى لا يرتكب أي إنسان ولو للحظة الجرم الأخلاقي والقيمي المتمثل في تصنيف بعض البشر على أنهم أفضل وأكثر إنسانية من البعض الآخر**. وهي الخطيئة التي أقرها المجتمع الدولي - بلا مبالاته- عام ١٩٩٤م.» فكيف ظهرت وتفاقمت أزمة التمييز العرقي في رواندا؟

الموقع والمكون الاجتماعي

تقع رواندا في شرق إفريقيا في المنطقة الاستوائية المعروفة بمنطقة البحيرات العظمى، وهي دولة داخلية مساحتها ٢٦,٣٣٨ ألف كم٢، تحدها تنزانيا شرقا، وأوغندا شمالا، والكونغو غربا، وبورندي جنوبا، وتتميز بمناخ وتضاريس مناسبة للزراعة. وتتكون رواندا من ثلاث جماعات: **الهوتو Hutu** ويمثلون ٨٤٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يمثل **التوتسي Tutsi** ما يقرب من ١٥٪ من إجمالي عدد السكان، وأما جماعة **التوا Twa** فهي لا تتجاوز ١٪ من إجمالي عدد سكان رواندا وقد انتشرت المسيحية في رواندا خلال الحقبة الاستعمارية، ويدين بها ٩٠٪ من السكان (أغلبهم من الكاثوليك)، ويحل الدين الإسلامي ثانيا بنسبة ٤,٧٪، ثم الديانات الإفريقية التقليدية[٤] ٢,٦٪، والباقي لا دينيين أو غير مصنَّفين.

وظل تنظيمها الاجتماعي السياسي عشائريًّا كبقية المناطق في قارة إفريقيا حتى القرن الخامس عشر، وخلاله شهدت منطقة البحيرات العظمى ظهور الممالك الصغيرة، فكانت مملكة رواندا أحد هذه الممالك، تعاقب عليها ملوك جميعهم من جماعة التوتسي، إلى أن وصلت هذه المملكة إلى أقصى اتساع لها في عهد الملك كجيلي الرابع Kigeli IV، الذي حكم رواندا خلال الفترة: ١٨٥٣-١٨٩٥م، وقضى السنوات العشر الأخيرة من حكمه تحت الاحتلال الألماني، وبهزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى، أصبحت رواندا مستعمرة بلجيكية منذ عام ١٩١٧م، وفي نهاية ١٩٦١م أُلغي النظام الملكي وأعلنت الجمهورية الرواندية تحت حكم الهوتو ثم استقلَّت عام ١٩٦٢م.

تذهب العديد من الدراسات إلى أن الهوتو والتوتسي والتوا، ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة: «فهم منذ قرون يتحدثون لغة واحدة، هي الكينيارواندية Kinyarwanda، ولديهم تاريخ مشترك، وتراث ثقافي واحد، وعدد كبير من الروانديين من نسل زواج مختلط بين الهوتو - التوتسي.» وأن الفروق الجينية التي

تبدو الآن بين الجماعات الثلاث ترجع إلى شيوع زواج الأقارب endogamy لعشرات السنين بين التوتسي بعضهم بعضًا، وليست فروقًا عرقية واضحة.

فيما تذهب دراسات أخرى إلى أن الهوتو والتوتسي ينتميان إلى عنصرين مختلفين، لكن الحقيقة التاريخية في كل الأحوال تثبت كما يذهب مامداني "أنهما لم يعيشا منفصلين في أي وقت من الأوقات" وأن الفروق الحقيقية بين الهوتو والتوتسي، ترجع لأسس اجتماعية اقتصادية، (...) حتى أن الأسطورة الرواندية تحدد هذا الأساس المميز لكل جماعة، فالتوتسي لرعي الأبقار، والهوتو لحرث الأرض، والتوا للصيد وصناعة الفخار.

هذا الرأي الأخير له مسوغاته العلمية، فمن المعلوم أن كل مهنة تعكس لدى شاغلها رؤية للعالم والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما تضع كل مهنة في أيدي شاغلها قدرًا من الثروة والقوة يكسب صاحب المهنة مكانة اجتماعية ما. وفي سياق المناخ الاستوائي والتضاريس السهلية وتموقع رواندا في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، فإن المجموع الخضري على الأرض الرواندية يصبح كثيفا طوال العام، ولا تحتاج الزراعة إلى جهود غير عادية، ولا توجد ندرة في المحاصيل الزراعية، وفي المقابل نجد أن تربية الماشية، يمكن أن تدر ثروة أكبر، وعليه فإن التوتسي كانوا الأكثر ثراءً، حتى على مستوى اللياقة البدنية والقدرة على الحركة والمناورة وبالتالي الجاهزية للقتال، كلها من نصيب الرعاة وليس المزارعين. وعليه فإن جماعة التوتسي وفقا لتاريخ المهنة والنشاط الاقتصادي تراكمت لديهم ثروة تُرْجِمَت إلى قوة وهيمنة سياسية.

في عام ١٨٧٠م جرى تطبيق نظام مركزي جديد لإدارة الدولة Uburetwa هو أقرب إلى نظام محمد علي شبه الإقطاعي في مصر، فقد وُزعت الأراضي على القيادات المحلية من جماعة التوتسي، بوصفهم متعهدين بتحصيل الضرائب وجلب مزارعي الهوتو للعمل بالسخرة (بلا أجر) في مشاريع الخدمة العامة وفي أراضي الملك وعائلته وحاشيته، المشكلة في هذا النظام الجديد أنه طبق على المزارعين فقط، وظل الرعاة النخبة المستفيدة من النظام الجديد. هذا النوع من التمييز والتفرقة، هو أول تقسيم طائفي استغلالي عرفته رواندا، فمنذ ذلك الحين حدث تغير في القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية وأصبح لكلمة هوتو وتوتسي دلالات سياسية مختلفة. فكيف أصبح لهم هذه الهويات الفرعية المختلفة رغم أنهم يتكلمون اللغة نفسها، ولديهم التراث الثقافي نفسه، ويدينون بالدين نفسه تقريبا؟

آليات التغير الاجتماعي وفق نظرية القواعد المتصارعة

قبل الإجابة عن السؤال السابق، نحيل القارئ إلى الشكل رقم (١)، والذي يتضح من خلاله وجود ثلاث آليات أساسية للتغير الاجتماعي، وهي: قوة الفعل الجمعي، قوة الفعل السلطوي، قوة الفعل الاستثنائي. لكل قوة طريقتها في تشكيل القواعد الجديدة، فالقواعد التلقائية تنشأ من تكرار الأفعال الجمعية التفاعلية، كاستجابة لعامل أو أكثر من عوامل التغير وتكون محصلة تجربة اجتماعية تاريخية، أي أنها **تُصْنَع على مهل**، وهناك آلية تغيُّر تنبثق من الفعل الجمعي عبر حركة اجتماعية (سياسية، ثقافية، دينية، عرقية، إلخ)، تعمل على تعديل وتوسيع القواعد القائمة. أما القواعد التي تنشأ بسبب قوة الفعل السلطوي المادية، فهي قواعد جاهزة **يفرضها** صاحب السلطة على المجتمع، فيما تكون القواعد التي تنشأ بسبب قوة الفعل الاستثنائي **جاذبة ومقبولة** من أفراد المجتمع.

الشكل رقم (١) آليات التغير الاجتماعي وفقاً لنظرية القواعد المتصارعة

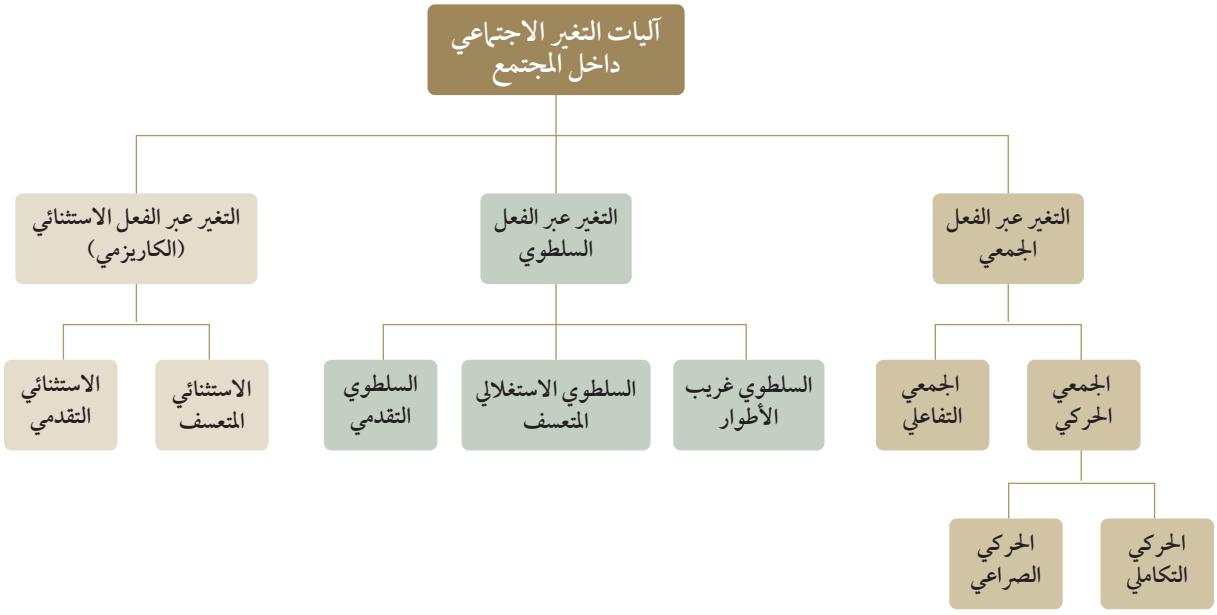

تفسير نشأة الأزمة العرقية في رواندا

يذهب الباحث إلى أن القواعد التي كانت تحكم العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الثلاث قبل تطبيق النظام المركزي في عام ١٨٧٠م، كانت تتوسع أو تتغير تغيُّرًا تلقائيًّا؛ لأن المتغير -خاصة المفاجئ أو الغريب- يجعل الممارسة الاجتماعية مرتبكة، حتى يهتدي الناس إلى أفعال نموذجية تحقق جميع أغراضهم في الحياة الاجتماعية وتستجيب في الوقت نفسه لهذا المتغير المستقل، وبعد وقت قصير تتحول هذه الأفعال النموذجية إلى قواعد جديدة مستقرة تساعد الجميع على التكيف مع التغير الناشئ. هذا التطور التلقائي للقواعد، يكون محصلة اختيار الجماعة بأكملها، لذا فإن الأفراد يقبلون هذه القواعد ويعتادون عليها، وتتوارثها الجماعة عبر وسائل التنشئة الاجتماعية التلقائية جيلا بعد جيل، وبحسب درجة حيوية القاعدة وأهميتها يتفق الناس على نظام للجزاء معنويا وماديا (مكافأة الممتثل للقاعدة وعقاب المخالف).

وعليه فقد استقرت جماعة الهوتو على قواعد اجتماعية تقليدية، ناتج تجربة اجتماعية تاريخية، تقبل بمسألة التدرج الاجتماعي وتفاوت القوة بين الأفراد، حيث يرى الفرد هذا التفاوت أمرا طبيعيا، فهو ليس ضعيفا أو مهمشا لأنه من الهوتو، ولكن لأنه لا يملك ثروة أو قوة، وأنه يمكن أن يرتقي على المدرج الاجتماعي البسيط إذا امتلك هذه المقومات، فالبعض يستطيع مثلا تغيير المهنة، أو الجمع بين الزراعة والرعي، ويؤكد حراكه الصاعد بالزواج من توتسية، إلخ. **باختصار لا يوجد إحساس جماعي بالظلم وعدم المساواة والتمييز.**

لكن بعد تطبيق النظام المركزي شبه الإقطاعي، شهد المجتمع الرواندي وفقا لنظرية القواعد المتصارعة **آلية مختلفة من آليات التغير الاجتماعي، وهي التغير عبر الفعل السلطوي**، ومنها أفعال سلطوية تقدمية، وأخرى استغلالية تعسفية، ومنها السلطوية غريبة الأطوار. **والنظام المركزي الجديد يقع ضمن أفعال السلطة التعسفية، لأنه تأسس على قواعد تخلو من العدالة**

والمساواة بين الهوتو والتوتسي والتوا، وتخلق حدودا سياسية بين الجماعات الثلاث لم تكن موجودة من قبل؛ فحرية الأفراد أصبحت مكبلة ومقيدة بالأصل العرقي. بمعنى أن قواعد النظام المركزي تسببت في تقسيم بناء الحس المشترك الرواندي إلى ثلاثة أبنية فرعية، تربطهم مع البناء المؤسسي للمملكة علاقات مختلفة. حيث يرتبط البناء التقليدي (الحس المشترك) للتوتسي **بعلاقات تكاملية** مع البناء المؤسسي، فهم أصحاب الفرح والمنتفعون من نظام الإدارة الجديد، فيما يرتبط البناء التقليدي للهوتو **بعلاقات تصارعية** مع البناء المؤسسي، فهم الغالبية المقهورة والمُسْتَغَلَّة، ونظرًا لضعف جماعة التوا وقلة حيلتهم، فقد ارتبط بناؤهم الاجتماعي التقليدي **بعلاقات تعايش** مع البناء المؤسسي الملكي.

هيمنة التوتسي في هذا النظام المركزي، تزيد المشكلة تعقيدا لأنهم الأقلية، هذه الحالة الاستغلالية يشعر بها الهوتو أكبر بكثير من جماعة التوا، لسبب يسيرٍ، وهو أن لديهم عاملًا حاسمًا من عوامل التغير، وهو عدد السكان، الذي يعد عاملًا قويًّا يجعل التفكير في التغيير أمرًا ممكنًا ومشروعا. حيث ترى نظرية القواعد أن الفعل الحركي التكاملي أو الصراعي يمكن أن ينشأ في حالة زيادة حدة التمييز العنصري.

يصبح الفعل الحركي تكامليًّا إذا كان لدى السلطة الملكية مرونة سياسية تقبل بالاحتجاج وتسمح بالمفاوضة، لتعديل قواعد النظام الجديد، لكن التجربة التاريخية تشير إلى أن السلطة نادرا ما تكون مرنة، وعليه فقد يفكر الهوتو في التحول إلى الفعل الحركي الصراعي، **الذي يغلب عليه الطابع السري، ويصبح جزءًا من البناء النفقي المعتم، وغالبًا ما يستخدم العنف والإرهاب لتغيير هذه القواعد ويدخل في صدام مباشر مع السلطة**. لكن حركة التطور التاريخي لم تأخذ مسارا طبيعيا متأثرة بالاستعمارين الألماني ثم البلجيكي.

هذا الوضع يحيل إلى حقيقة مفادها أن **تقسيم رواندا إلى هوتو وتوتسي ليس اختراعًا ألمانيًّا أو بلجيكيًّا، كما تذهب العديد من الدراسات**، لكن الأمر يرجع إلى أبعد من ذلك وكامن في بنية الحس المشترك بتقاليده الشفاهية، ثم تحولت هذه العلاقات التقليدية -كما أوضح الباحث- إلى هوية سياسية ثلاثية Three-fold political identity في أعقاب تطبيق قواعد النظام المركزي المذكور. ومع ذلك فإن الاستعمارين الألماني والبلجيكي كانا ضالعين في تعميق الفجوة بين الجماعتين، كيف ذلك؟

رواندا والاستعمار الألماني

في عام ١٨٨٥م، ضمَّت الإمبراطورية الألمانية كلًا من تنجافينا ورواندا وبورندي في مستعمرة واحدة، عُرفت باسم شرق إفريقيا الألمانية Deutsch-Ostafrika وظلت رواندا تحت الاحتلال الألماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث قُسِّمت المنطقة المذكورة بين بلجيكا وبريطانيا بعد خسارة ألمانيا الحرب، وكانت رواندا من نصيب البلجيك، من ١٩١٧م إلى ١٩٦٢م.

تبنَّى المستعمر الألماني نظرية الجنس الحامي، انطلاقا من النظرة الغربية الاستعلائية السائدة آنذاك والمدعومة بنظريات وفلسفات وحركات فكرية وفنية وأدبية، كلها تؤكد وتبرهن على اختلاف الأوروبي بصفة عامة عن غيره من بني البشر، معتبرين أن أي إنجاز حضاري في إفريقيا يرجع الفضل فيه للحاميين القادمين من أوروبا عبر شمال إفريقيا. وقد زاد الألمان، بتأثير من نظرية تفوق العنصر الجرماني، فاعتبروا أن الآريين هم الأفضل والأولى بحكم العالم. وبناء على

ذلك صنف الألمان الشعوب والجماعات وفقا لمدى اقترابهم أو ابتعادهم عن الخصائص الآرية المطلقة، وعليه فقد صنف الألمان الجماعات الرواندية الثلاث بأسلوب هرمي تمييزي، كما يذهب البروفيسور ايمابل تواجيليمانا Aimable Twagilimana: فجماعة التوتسي، تتميز بالذكاء والقوة والجمال (الطول والبشرة الفاتحة والأنف المدبب)، وأنهم خلقوا لكي يحكموا جماعة الهوتو الجبناء التابعين (قصار القامة، أصحاب البشرة الداكنة والأنف العريض)، أما جماعة التوا فهي جماعة هامشية مهرجة تشبه القردة في الغابات.

The Tutsi were described as tall (also with sharp nose and light skin), intelligent, shrewd, proud, reserved, arrogant, and powerful, among other characteristics, and definitely born to rule of the short (with wide nose and dark skin), noisy, subservient, and fearful Hutu. As for the marginal Twa, they were compared to apes in the forests because of their small size and their clownish manners.

لقد أسهم الاستعمار الألماني بلا شك في تكريس الصراع الإثني، فقد أبقى الألمان على هيمنة النخبة التوتسية على الهوتو، كجزء من إستراتيجية «فرق تسد» المعروفة.

In Rwanda, the Germans started and maintained the pre-colonial Tutsi dominance over Hutus as part of the divide and rule strategy.

لكن الألمان في كل الأحوال لم يتدخلوا مباشرة في إدارة المجتمعات المحلية، وتركوا الملك وشيوخ العشائر يديرون هذه المجتمعات بطريقتهم المعتادة. **لكن هناك متغير مستقل آخر قد أضيف للمعادلة الاجتماعية الرواندية** إبان الاستعمار الألماني، له فاعلية في مستقبل الحياة الاجتماعية هناك، ونعني به **استبدال القواعد الدينية المسيحية بالقواعد الدينية التقليدية الوثنية.**

في بداية القرن الماضي، بدأت **جمعية المبشرين المسيحية الكاثوليكية**، ممارسة عملها التبشيري في رواندا، بالتركيز على جماعة التوتسي أولًا، وقد وفر لهم الألمان الإمكانات اللازمة على اعتبار أن توسع المسيحية في رواندا يعتبر عاملًا مساعدًا ومهمًّا لإدارة هذه المستعمرة. **أما الكنيسة البروتستانتية** فقد تأخرت في دخول رواندا حتى عام ١٩٠٧م، واكبتها سنوات الحرب العالمية الأولى، بحيث يمكن القول إن التبشير البروتستانتي بدأ فعليا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وهذا يسوِّغ انخفاض نسبة البروتستانت في رواندا. كان انتشار المسيحية بدلا من الديانات الإفريقية التقليدية سريعا بوجه لافت، ساعد على ذلك القواعد التقليدية العشائرية، فقد كان يكفي أن يقنع المـُبَشِّر شيخ العشيرة بالمسيحية، فيضمن بذلك إيمان العشيرة بالكامل. نعود إلى تحليل المشكلة العرقية، بإثارة السؤال مجددا، **هل أسهمت القواعد الدينية الجديدة في تخفيف حدة التوتر والصراع المكتوم بين الجماعات الرواندية التي دخل معظم أفرادها في المسيحية؟ والإجابة السريعة هي النفي، كيف ذلك؟**

مارس رجال الدين عملهم التبشيري، **انطلاقا من النظرة الغربية الاستعلائية والأسطورة الحامية سابقة الذكر**، فالتوتسي خلق ليكون سيدًا، والهوتو خلقوا لكي يكونوا عبيدًا، كما يذهب جين دامور بانيانجا وكاي بيوركفيست: (Jean d'Amour Banyanga and Kaj Björkqvist):

"During the colonial period, the Catholic Church worked hand in hand with the German and Belgian authorities, (…) to justify the maintaining of Tutsi domination, missionaries and colonizers advanced an ideology that displayed their unique qualities of ruling strategies. They supported the exclusion of Hutus from opportunities and power. According to the missionaries, evangelism was to be directed above all at the Tutsis only. (…) Their teachings insisted on identifying distinct categories of the population in racial terms."

تحالفت الكنيسة الكاثوليكية خلال الحقبة الاستعمارية مع السلطتين الألمانية والبلجيكية من أجل إقصاء الهوتو من المناصب الإدارية، حتى داخل الكنيسة، فإن الكرازة أو الدعوة الدينية يجب أن يقوم بها رجال من التوتسي. وقد انعكست هذه النظرة على نظام التعليم الذي كانت تسيطر عليه الكنيسة، فكان إصرار القائمين على التدريس على تقديم محتوى معرفي يصنف السكان تصنيفا عنصريا.

يقف الباحث هنا مع القارئ وقفة تحليلية قبل استكشاف دور الاستعمار البلجيكي. معلوم أن الملك كيجيلي الرابع، أسهم في تأسيس هوية سياسية ثلاثية قسمت الروانديين إلى عناصر عرقية مختلفة، وهناك ثلاثة متغيرات أسهمت في زيادة التوتر والصراع العنصري:

١. تكريس الألمان لسلطة التوتسي المحلية، والإبقاء على الملك كيجيلي الرابع في السلطة، ونخبته الحاكمة.

٢. انطلاق الدعوة المسيحية الكاثوليكية، من النظرة الاستعمارية الاستعلائية، ما يعني تأسيسًا لقواعد دينية جديدة عنصرية، مسوغة لسياسة الملك، ومباركة للسياسة الاستعمارية الألمانية، فتخلت الكنيسة كما يذهب جيرارد فان سبيكر (Gerard Van't Spijker) "عن أحد ثوابتها الدينية وهو وحدة الجنس البشري، واستسلمت للنظرية الحامية العنصرية". المشكلة أن القواعد الدينية من المفترض أنها تحض على الالتزام الأخلاقي بالمُثُل العليا، وحين تتأسس هذه القواعد متحيزة، يصبح الالتزام الأخلاقي على المحك، وهذا يفسر المشاهد الوحشية لعمليات القتل الجماعي في ١٩٩٤م وقبلها، سواء كانت على يد الهوتو أو التوتسي فكلاهما لم يكتسب قواعد دينية حقيقية، فمارس الجميع تدينا مشوها.

٣. يزيد من التوتر أن تأسيس بنية التعليم الحديث تحت إشراف الجمعيات التبشيرية، اتخذ الطابع التمييزي نفسه، ما يعني غرسًا لقواعد ثقافية جديدة عنصرية الطابع.

انظر هنا إلى الضغط الاجتماعي الذي تعرضت له جماعتا الهوتو والتوا، فالقواعد السياسية والاقتصادية الحيوية التي يتحكم فيها الملك والمندوب الألماني ظالمة لا مساواتية، والقواعد الدينية الجديدة مسوِّغة ومبارِكة، والقواعد الثقافية تتشكل داخل المدارس وعبر المنتجات الفنية والأدبية ووسائل الإعلام تشكيلا تراتبيا، يوضع فيه التوتسي في قمة الهرم ثم الهوتو ثم التوا. من الصعب أن تتغير الأوضاع وفق الفعل الحركي التكاملي الذي سبق الإشارة إليه، ولا حتى عبر

الفعل الحركي الصراعي، بسبب قوة العنف المشروع والمسوغ التي يمتلكها الملك وجماعته من التوتسي والمستعمر. لقد سلبت إرادة الهوتو، ولم يبق لهم سوى مشاعر الكراهية المكبوتة والمتراكمة، تزداد مع كل موقف وتفاعل وعلاقة عنصرية. **وفقا لنظرية القواعد المتصارعة، في حالة انسداد قنوات التغيير عبر الفعل الجمعي الحركي، يبقى الأمل معقودا على فعل كاريزمي استثنائي أو فعل سلطوي، يعدل القواعد البنائية تعديلا شاملا**، فهل من الممكن أن يتولى المستعمر البلجيكي القيام بهذا الدور؟

رواندا والاستعمار البلجيكي

حل الاستعمار البلجيكي بديلا عن الألماني، ولم تتحسن العلاقات بين الجماعتين، بل ازدادت تعقيدا، فقد اعتمد البلجيك على نخبة التوتسي لتولي المناصب الإدارية الحديثة، وفي المقابل منع المستعمر جماعتي الهوتو والتوا من إلحاق أبنائهم بالمدارس الحديثة. ومن أجل تطبيق هذه السياسة استحدث البلجيك بطاقة هوية لكل جماعة من الجماعات الثلاث، وهو إجراء بيروقراطي عنصري يستند إلى النظرة الغربية الاستعلائية، ويحتاج إلى مجموعة من الفحوصات والقياسات البدنية (شكل الرأس والأنف والعينين، ولون البشرة، طول القامة، إلخ) لتحديد نوع العرق. وكان الملك يعين رئيسا لكل جماعة عرقية، وهذا التقليد السياسي حال دون توتر الأمور بين الجماعات الثلاث عبر السنين، لكن بلجيكا اكتفت برئيس واحد من التوتسي، لإدارة شؤون الجماعات الثلاث. نستنتج من ذلك أن المستعمر البلجيكي حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، اتبع السياسة العنصرية نفسها، وزادها توترا ببطاقة الهوية التي تعد وصمة اجتماعية Social stigma وعلامة مُعَمِّقة لمشاعر الدونية والاغتراب لدى الهوتو والتوا، ومكرسة لمشاعر الكراهية والغضب المكتوم تجاه التوتسي.

الهوتو في السلطة: حيازة القوة وتأكيد الكراهية

حدث **انقلاب مفاجئ في السياسة البلجيكية من منتصف الخمسينيات**، أملا في إطالة أمد بقائهم في المنطقة، وكرد فعل تجاه حركات التحرر التي اجتاحت العالم، فكان أن **سمحت بلجيكا بتأسيس حزب سياسي لحركة تحرير الهوتو**. وللمرة الأولى يشعر الهوتو بقدر من القوة داخل المجال العام الرواندي، ومن داخل الكيان السياسي الجديد ظهر الجناح اليميني المتطرف، ولم يمض وقت طويل حتى هيمن المتطرفون الهوتو على هذا الكيان. وجرى استخدام الأسطورة الحامية نفسها التي تسوغ النظرة الاستعلائية الغربية، لكن بطريقة عكسية.

أقر الهوتو أن التوتسي منحدرون من الجنس الحامي القادم من شمال إفريقيا، أي أنهم لا ينتمون إلى رواندا وعليهم أن يعودوا من حيث جاءوا! وقبيل خروج بلجيكا من رواندا، **جرت أحداث عنف قتل فيها الآلاف من التوتسي، ونزح الآلاف لاجئين إلى دول الجوار**، وعقدت أول انتخابات فاز بها الهوتو، ورُسمت حدود الدولة الرواندية بفصلها عن بورندي تمهيدا لإعلان استقلالها في عام ١٩٦٢م.

أعلنت الكنيسة الكاثوليكية تأييدها العلني للهوتو في عام ١٩٦١م، وأصبحت كنيسة الدولة بعد الاستقلال وترسيم الحدود، وهذا الموقف المتناقض في أقل من نصف قرن في مسائل تتعلق بالقواعد الروحية، يؤكد ما توصل إليه الباحث منذ قليل حول هشاشة التدين الرواندي أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.

لم يتوقف العنف الموجه ضد التوتسي بعد الاستقلال،

وقد أسهم غيريغوا كاييبوندا Grégoire Kayibanda رئيس رواندا في ذلك الوقت بخطابه الغوغائي في زيادة الأوضاع التهابا، حيث كان يصف التوتسي بالحشرات الضارة؛ ما أدى إلى زيادة الطلب على النزوح والهجرة القسرية، **وتدفق بالفعل أكثر من ٣٠٠ ألف من التوتسي إلى أوغندا وتنزانيا**. وعندما تولى الرئيس جوفينال أبياغيمانا Juvénal Habyarimana الحكم في ١٩٧٣م، عاد إلى اتباع السياسات العنصرية الاستعمارية، واتخذ العديد من القرارات الغريبة.

مقابل ذلك، تأسست الجبهة الوطنية الرواندية Rwanda Patriotic Front (FPR) في سنة ١٩٨٧م، التي تطالب بعودة اللاجئين التوتسي وتقاسم السلطة مع الهوتو، وإزاء رفض هذه المطالب شنت الجبهة العسكرية الرواندية حملة عسكرية على شمال رواندا في مطلع أكتوبر عام ١٩٩٠م. ودارت حرب أهلية بين الجماعتين مدة ثلاث سنوات، أريقت فيها دماء كثيرة، وهجِّر فيها المزيد من السكان تهجيرا قسريا، إلى أن تمكن المجتمع الدولي من إلزام الطرفين بعقد اتفاق مصالحة في أغسطس ١٩٩٣م.

نعود إلى تحليل هذه الفترة المهمة في الأزمة الرواندية، فبعد الاستقلال تملكت رجال الدولة شهوة الانتقام من التوتسي، وهذا الموقف سنعود لمقارنته بموقف رجال الدولة بعد المذبحة. المهم أن الفترة من ١٩٦٢م إلى ١٩٧٣م، شهدت **ممارسة سلطوية تعسفية**، فرئيس الدولة بعد الاستقلال، بدلا من الانشغال بالأمن والسلام للجميع والتنمية الشاملة، دأب على إعادة إنتاج الممارسة التعسفية للسلطة القائمة على الاستغلال وإعادة توزيع السلطة والثروة والمكانة لصالح جماعة الهوتو، كما ترتب عليها ظهور أزمة ثقافية عميقة داخل الهوتو المعتدلين الرافضين للتطرف والتعسف. وعندما تولى جوفينال أبياغيمانا Juvénal Habyarimana الحكم في ١٩٧٣م، أصبح التغير **مرتبطا بالفعل السلطوي غريب الأطوار**، وهذا النمط من الأفعال السلطوية شديد الخطورة على المجتمعات، ومن اللافت أن نص نظرية القواعد المتصارعة يكاد ينطبق تمامًا على الحالة الرواندية في تلك الفترة:

«يفرض الفعل السلطوي غريب الأطوار، قواعد بنائية مشوشة لا يمكن إثبات قيمتها النفعية، فيذعن لها أفراد المجتمع إذعاناً اعتباطياً، وغالبا ما يكون نظام الجزاء الخاص بها على قدر كبير من التعسف واللامعقولية (...). وتشير الشواهد التاريخية إلى أن هذا النوع من القواعد ينهار بمجرد ذهاب الحاكم لأي سبب، مخلفةً حالة شديدة من الفوضى في أركان المجتمع.»

> **“Weird authoritarian agencies, relating to the strange ruler imposing confusing structural rules whose benefit cannot be proven, may come to existence, and thus the members of the society arbitrarily submit to them. The penalty code of these rules is most often based on a great deal of abusiveness and irrationalism. (...) Historical evidence indicates that this kind of rules collapse with the leave of the ruler for any reason, leaving behind complete chaos in the entire society.”**

وقد أسس أبياغيمانا قواعد بنائية غريبة الأطوار لا يمكن الدفاع عنها أو تسويغها، فرفض بشدة السماح بعودة اللاجئين، وأعاد العمل ببطاقات الهوية، وخفض نسبة التحاق أبناء التوتسي بمراحل التعليم المختلفة؛ وزاد فحظر على أفراد الجيش الزواج من التوتسي،

وطوال سنوات حكمه، لم يكن هناك عمدة واحد من التوتسي، ولم يكن في الحكومة طوال حكمه سوى وزير واحد، وعضوين في البرلمان من بين ٧٠ عضوا، وتضاعف عدد اللاجئين في عصره ليصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف. وغيرها من القواعد غير العقلانية. **نخلص إلى أن دولة رواندا بعد الاستقلال أسست لحالة انعدام ثقة بين الجميع، وفقدان أمل واسع النطاق، وانزوت كلمة الوطن إلى الهامش.**

وعلى الجانب الآخر، فقد تشكلت عدد من الحركات السرية المناهضة لحكم الهوتو، وكان لكل حركة حضور سري في الداخل، وحضور علني في مخيمات اللاجئين في الخارج. ولأن الهابيتوس الخاص بالتوتسي، متمرس على التنظيم والإدارة والقيادة، فقد كان يسيرا عليهم توحيد هذه الحركات تحت اسم واحد هو الجبهة الوطنية الرواندية FPR في عام ١٩٨٧م، **وأصبحت الجبهة مسؤولة عن الفعل الحركي التكاملي والصراعي**، وبادرت الجبهة أولا بالدعوة للتكامل بينها وبين الحكومة الرواندية على مبدأ تقاسم السلطة وعودة اللاجئين، وبعد رفض الحكومة اتجهت الجبهة إلى ممارسة الفعل الحركي الصراعي ودارت الحرب الأهلية بين الحكومة والجبهة مدة ثلاث سنوات، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية أروشا للسلام، في الرابع من أغسطس ١٩٩٣م في حضور دولي وإقليمي كبير، وهو اتفاق شامل مسبوق بمباحثات طويلة كانت خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م، انتهى بالاتفاق على حل جميع المشكلات المسببة للصراع، وخاصة تكوين القوات المسلحة، وتوزيع المناصب في السلطة التنفيذية، وحصة كل طرف في المجلس التشريعي، وعودة اللاجئين. وكان من ثمرة هذا الاتفاق عودة أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن ما بين نازح إلى الداخل ولاجئ في دول الجوار، وبقي عالقا أكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ.

المجتمع الدولي وكارثة المائة يوم

لم يمض وقت طويل، إلا وغيوم الإعصار القادم بدأت تلوح في الأفق، فقد اتضح أن الحكومة اضطرت تحت الضغط الدولي إلى توقيع الاتفاق، وأن هناك التيار اليميني المتطرف داخل نخبة الهوتو يرفض هذا الاتفاق ويسعى إلى نقضه، ومن ثم فقد جرى التخطيط للقيام بحرب إبادة شاملة ضد التوتسي، ومن الطبيعي أن يفكر المتطرفون في صناعة حدث ضخم لكي تبدأ المذبحة. في السادس من أبريل وأثناء هبوط الطائرة الرئاسية التي تقل رئيسي رواندا وبورندي، استهدفت بصاروخ على مدرج الهبوط بمطار كيجالي، ولقي الرئيسان مصرعهما. ومن تلك الساعة بدأت عمليات القتل المنهجية والقاسية في أرجاء العاصمة، وشملت التوتسي، كما طالت أعدادا كبيرة من الهوتو المعتدلين الذين رفضوا المشاركة في هذه العمليات. وخلال مائة يوم سقط ٨٠٠ ألف قتيل، وشرد أكثر من ٣ ملايين مواطن داخل رواندا وفي دول الجوار.

الأمر لم يكن خافيا، لأن إدارة عملية إبادة جماعية بهذه الوحشية والضخامة، تحتاج إلى استعدادات تكون علنية مع سبق الإصرار والترصد. **وتشير معظم الدراسات، إلى أنه كان بالإمكان تجنب الإبادة الجماعية في رواندا أو على الأقل وقفة في مرحلة مبكرة من بدايتها، وهذه الدراسات تستند إلى أن الأمم المتحدة بمواردها وإمكاناتها كانت موجودة على الأرض بالفعل، ولكنها كانت في حاجة إلى دعم قوات حفظ السلام الأممية، وتوسيع أنشطتها الإنسانية والعسكرية، لكن من أسف**

لم يعد يجدي، فقد غابت الإرادة السياسية في الأمانة العامة ومجلس الأمن.

كما تذهب أليسون دي فورج Alison Des Forges في المشروع البحثي الكبير الذي أداره بدعم من عدد من المؤسسات الأوروبية، لصالح المنظمة الدولية لحقوق الإنسان إلى أن: «صناع القرار السياسي في الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبلجيكا، والمسؤولين الكبار في الأمم المتحدة، الجميع كان على علم بأن الحكومة الرواندية تستعد لارتكاب مذبحة، لكن الجميع تخلى عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الكارثة.

Policymakers in France, Belgium, and the United States and at the United Nations all knew of the preparations for massive slaughter and failed to take the steps needed to prevent it.

فقد أحجم المجتمع الدولي عن: ١) الاعتراف بأن ما يحدث هو إبادة جماعية، متخاذلين عن التدخل المبكر الذي لا يتطلب سوى قوة عسكرية صغيرة من أجل ردع المتعصبين ووقف عمليات الإبادة. ٢) لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في القيام بالتنديد السياسي والأخلاقي وفضح المتورطين في الإبادة. ٣) امتنع المجتمع الدولي عن مجرد التلويح بمنع المساعدات الدولية، أو فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة الرواندية. ٤) ترك المجتمع الدولي الإذاعة الرواندية تعمل على مدار الساعة وتقوم بدور رئيس في إبلاغ عصابات القتل عن أماكن الضحايا وكيفية الوصول إليهم داخل العاصمة وخارجها.

كان بإمكان مجلس الأمن أن يتدخل في رواندا من عام ١٩٩٠م حتى ١٩٩٣م، بموجب الفصل السادس لفض النزاعات، وكان بإمكانه التدخل بموجب المادة ٤٢ من الفصل السابع لوقف عمليات الإبادة في ١٩٩٤م، **لكن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لم تتحمس باستثناء فرنسا، بسبب الوضع الهامشي لدولة رواندا بالنسبة لهم»**

The Security Council's threshold of significance was mainly determined by the marginal importance of Rwanda to all of the Permanent Five except France.

لا أحد يرغب في تحمل المسؤولية، وغابت الإرادة الدولية بعد أن فرضت الدول الكبرى على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة التجاهل والصمت في لحظات عصيبة، تعد بحق كما يصفها ماتس بردال Mats Berdal «**أحلك ساعة في تاريخ الأمم المتحدة على الإطلاق**».

لقد تُرِكَ الضحايا لمصايرهم، ما منح عصابات الهوتو المدعومة من الحكومة الرواندية الفرصة كاملة في إدارة عمليات الإبادة دون أدنى قدر من المقاومة الداخلية أو الخارجية. وبطبيعة الحال فإن منظمات الإغاثة الدولية كانت شبه مشلولة نتيجة هذا التخاذل، مع أنها موجودة على الأرض ومتدخلة في الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية (١٩٩٠-١٩٩٣م)، تقدم العون الإنساني للنازحين التوتسي داخل رواندا وفي البلدان المجاورة.

ومع ذلك فإن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ليست مسؤولة عن الأسباب المتراكمة تاريخيا التي أدت إلى الإبادة الجماعية، وفي أعقاب المذبحة قدم المجتمع الدولي للمنظمات العاملة على إغاثة المنكوبين الروانديين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، عدد من المنظمات غير

الحكومية، وهيئة الصليب الأحمر، وهيئة الهلال الأحمر) ما يقرب من ٤ , ١ بليون دولار، تكفل الاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية بـ٨٥٪ من قيمة المساعدات. ولا بد من الإشادة بجهود الإغاثة التي قام بها موظفو الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، خاصة في حماية الناجين وتوفير مسار شبه آمن للنزوح، وتعرضهم لمواقف صعبة وخطيرة للغاية.

بقي استطراد ضروري، يتعلق بالقواعد الدينية، وما سبق التوصل إليه بخصوص تناقض مواقف الكنيسة الكاثوليكية الذي تسبب في إضعاف الوازع الديني، وتهميش القواعد الدينية في معادلة السلوك الاجتماعي الرواندي وتحول التدين إلى مجرد واجهة شكلية وأحيانا خادعة، بسبب ما تسميه إليزا لوفت بالتحول عبر الحدود السلوكية العابرة. وتأكد ذلك خلال كارثة المائة يوم بتخلي رجال الكنيسة عن دورهم الديني والأخلاقي والإنساني، وانخراط بعضهم في التعاون مع عصابات القتل، في مقابل أن المسلمين على قلة نسبتهم في رواندا، كان لهم موقف رافض للإبادة، وحافظوا على هذا الموقف للنهاية.

ولعل القارئ يعلم أن العديد من وسائل الإعلام المختلفة حرصت على مقارنة موقف الكنيسة بموقف المسلمين، وجرى الترويج لهذه المقارنات على أنها انتصار للإسلام، والحقيقة في جملة واحدة: أن المسيحية الحقيقية والإسلام الحقيقي لا يقبلان تمييز الناس عنصريا، ولا يستحلان القتل العمد أيا كان مسوغه، والكنيسة التي تخلت عن دورها قبل وأثناء المذابح هي كنيسة تأسست على العنصرية البغيضة وليس على المسيحية الحقة. **لذلك لم يكن من المستغرب أن يقدم الفاتيكان اعتذارا رسميا لرئيس رواندا في مارس ٢٠١٧م، عن خطايا وأخطاء الكنيسة الكاثوليكية والمنتمين إليها المتورطين في الإبادة الجماعية.**

نستطيع أن نجمل الأسباب التي أدت إلى وقوع الكارثة فيما يلي:

١. مأسسة التمييز العرقي في عصر الملك كيجيلي الرابع، وخلق الهوية السياسية الثلاثية.
٢. ترسيخ الألمان لإستراتيجية فرق تسد واعتمادهم على الأقلية التوتسية.
٣. تسويغ الكنيسة الكاثوليكية لنظرية الأصل الحامي، وامتداد الأثر الكنسي في المجال الثقافي الرواندي من خلال تحكمهم في نظام التعليم.
٤. تعميق الاستعمار البلجيكي لفجوة التمييز العرقي، ونمو مشاعر الكراهية بين الجماعات الرواندية، بسبب الوصمة الاجتماعية المصاحبة لترسيم الحدود العرقية عبر بطاقات الهوية.
٥. سيطرة اليمين المتطرف الهوتي على مؤسسات الدولة بعد استقلالها حتى كارثة الإبادة.
٦. ممارسة الفعل السلطوي التعسفي، خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٣م) ونشأة أزمة اللاجئين الروانديين في دول الجوار.
٧. ممارسة الفعل السلطوي غريب الأطوار خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤م).
٨. انخراط التوتسي في ممارسة الفعل الحركي الصراعي عبر الجبهة الوطنية الرواندية.
٩. عدم تلازم الدور الإغاثي للأمم المتحدة مع دورها في حفظ الأمن والسلام.
١٠. تخلي القوى الدولية عن مسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية تجاه الدول الهامشية في العالم.

على أية حال، استطاعت الجبهة الوطنية الرواندية أن تنظم قواتها مرة أخرى، وسط تعاطف ومؤازرة من دول الجوار، وبسبب حالة الاستنفار الشديدة التي سيطرت على شباب اللاجئين الروانديين الذين طالبوا بالانضمام للجبهة، وبدأت حملة وقف الإبادة والسيطرة على البلاد، فكان النجاح السريع حليفها وتوقفت الإبادة بعد ١٠٠ يوم تقريبا، وتولت الجبهة تشكيل الحكومة.

روح الجاكاكا: تكامل الحس المشترك والبناء المؤسسي

بعد الإبادة الجماعية، تولت الجبهة الوطنية الرواندية مقاليد الحكم، والغالبية العظمى من أعضائها ينتمون إلى جماعة التوتسي. أي أنها لسان حال الضحايا، **غير أنها اتخذت قرارا سلطويا تقدميا بالكف عن الانتقام واسترداد معنى الوطنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز في المجتمع**، واعتمدت حكومة الجبهة الوطنية مخرجا للتعافي ثم التنمية عبر **إستراتيجية الاعتراف والصفح والمصالحة**، مع الانتباه إلى الصعوبة البالغة في تحويل هذا القرار السلطوي الإستراتيجي إلى سياسات وبرامج من خلال فرض القواعد المؤسسية على الحس المشترك الرواندي في سياق اجتماعي ونفسي غير موات، **غير أن استدعاء روح الجاكاكا كان بمثابة الحل العبقري للمعضلة**، والرابط التكاملي بين رغبة الدولة في استقرار الأوضاع، ورغبة الأهالي في العيش الآمن وممارسة الحياة الطبيعية.

محاكم الجاكاكا، أو محاكم العشب الأخضر، إحدى الآليات لتحقيق العدالة في المجتمع التقليدي، وكانت مختصة قديماً بالبت في القضايا المدنية، مثل النزاعات التي تنشأ بين العائلات على أماكن الرعي أو الأراضي الزراعية، أو العراكات بين الأفراد، وأحيانا تنظر في الخلافات داخل الأسرة الواحدة، كل هذه القضايا كانت تحل عبر محاكم العشب الأخضر، حيث يجلس الأطراف في حضور شخصيات مؤتمنة من أهل المنطقة، **ويصدر الحكم ملزما لجميع الأطراف، ميالا للمصالحة ومكافأة المعترف بالذنب بتخفيف العقوبة**. أما القضايا الجنائية الكبيرة كالسرقة أو القتل أو إحداث العاهات المستديمة فلم تكن من اختصاص الجاكاكا، وإنما يتولاها نواب الملك في المناطق، ثم أصبح يتولاها نظام القضاء الحديث أثناء الحقبة الاستعمارية وما بعدها.

بدأت الحكومة تفكر في حل المشكلات الاجتماعية والقانونية والجنائية التي ترتبت على الإبادة والتي تحتاج إلى حلول خارج الصندوق، فدعت الجبهة الوطنية لندوة دولية في كيجالي عام ١٩٩٥م، وجهت فيها نداء إلى المؤسسات الأكاديمية على مستوى العالم للتفكير في حلول وإستراتيجيات وسياسات مناسبة لحل آلاف القضايا المعلقة بين المواطنين بسبب عمليات الإبادة.

وبالفعل قدم معهد رواندي مقترحا بالاستفادة من محاكم الجاكاكا على نطاق واسع في تطبيق العدالة وتصفية آلاف القضايا العالقة بسبب الإبادة، **وقد رفض هذا المقترح في البداية، حيث رأت الحكومة أنه من الخطورة أن يجلس الجناة والضحايا على العشب في مواجهة بعضهم بعضًا لمناقشة الجرائم التي وقعت أثناء عمليات الإبادة**. وبدلا من ذلك سنت الحكومة قانونا جديدا خاص بالإبادة يحتكم إليه بواسطة نظام العدالة الرسمي، وصنف الجناة إلى أربع فئات وفقا لهذا القانون، وأجاز المُشَرِّع تخفيف العقوبة لمن يعترف ويطلب الصفح على ما ارتكبه من جرائم.

مع بدء تطبيق القانون الجديد، تراكم لدى المحاكم مئات الآلاف من القضايا التي تحتاج إلى عشرات السنين للبت فيها، ما يعني أن حالة التوتر بين المواطنين ستكون مستمرة لأجيال قادمة، تقضي على أمل رواندا في طي صفحة الماضي الأليم، أمام هذا الواقع بدأت الحكومة تفكر في حلول جديدة. وعادت الجاكاكا تفرض نفسها على محاورات الرئيس الرواندي مع ممثلين من المجتمع في نهاية ١٩٩٨م حتى يونيو ١٩٩٩م، وقد انتهت الحوارات إلى حقائق مهمة، مفادها أن يشارك السكان بأنفسهم في تسيير نظام مقترح للعدالة، لمعاقبة المجرمين بالسرعة المطلوبة، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، وإعادة تأهيل ودمج الذين يطلبون الصفح ويعترفون بجرائمهم. **وفي ضوء ذلك دبت الروح من جديد في محاكم الجاكاكا، فأنشئت لجنة وطنية لتصميم مشروع قانون لمحاكم جاكاكا، وافق عليه البرلمان في يناير ٢٠٠١م.**

واجهت المعنيين بإعداد هذا القانون عدة استفهامات: كيف سيُرتقى بالجاكاكا لكي تتعامل مع الجرائم الجنائية؟ وكيف يمكن قياس حياد السكان والقضاة الطبيعيين؟ وهل سيؤدي تطبيق محاكم الجاكاكا إلى إثارة منظمات حقوق الإنسان؟ وهل يتعارض عملها مع القانون الدولي؟

تنقسم المناطق الإدارية في رواندا إلى أربعة مستويات، أقلها الخلية (قرية) أو حي صغير في مدينة، وأكبرها المقاطعة. ووضع مشرعو القانون محكمة جاكاكا داخل كل مستوى إداري، ويُختار أعضاء المحكمة من القاعدة الشعبية، بدءًا من الجمعية العامة للمحكمة على مستوى القرية أو الحي الصغير، التي تتكون من كل سكان القرية أو الحي الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة. هؤلاء السكان ينتخبون ١٩ شخصا من الأمناء ليشكلوا هيئة محكمة الجاكاكا على مستوى القرية أو الحي، بالإضافة إلى هذا العدد، تنتخب الجمعية العامة خمسة أشخاص آخرين لكي يصعدوا إلى المستوى الأعلى، ومن مجموع المصعدين من القرى والأحياء، تعقد الجمعية العمومية في المستوى الثاني، وتتشكل محكمة جاكاكا على المستوى الثاني، ويُصعد خمسة آخرون للمستوى الذي يليه، لتشكيل محكمة المستوى الثالث، وبالطريقة نفسها تُشكَّل محكمة المقاطعة في المستوى الرابع والأخير.

بعد إقرار القانون، أعادت السلطات الرواندية فرز وتصنيف المسجونين على ذمة القضايا، «وفي مطلع يناير ٢٠٠٣، انطلقت محاكمات جاكاكا في تسعة آلاف قرية وتجمع محلي»، وكانت البداية ذات مغزى إنساني، فقد استهدفت محاكمة كبار السن والمرضى، والفئات التي اعترفت بارتكاب الجرائم، ومنذ ذلك التاريخ والعمل مستمر في محاكم جاكاكا أفقيا ورأسيا.

لا شك أن نجاح المصالحات في هذا السياق الاجتماعي والنفسي، يعد من المفاجآت السارة للعالم أجمع. ومن هنا يمكن **القول إن ما حدث في رواندا يمثل بالفعل حالة مثالية لتكامل قواعد الحس المشترك مع قواعد البناء المؤسسي، وأثمر هذا التكامل عن قاعدة لإنفاذ العدالة أصيلة ورشيدة ومواكبة للظرف الاستثنائي**. وقد تفاعل المواطن الرواندي مع هذه القاعدة النوعية بإيجابية تجاوزت كل التوقعات.

التعافي والتنمية: تضافر الكاريزما والسلطة التقدمية

على مستوى السياسات طبقت رواندا بكل حزم إجراءات قانونية لمنع العنف العرقي مرة أخرى،

واختفت تقريبا من قاموس الحياة اليومية النعرات التي تثير الفروق العرقية أو الجهوية، وهذه المهمة السياسية لم تكن سهلة المنال خاصة في البيئة الاجتماعية الهشة بعد الإبادة، ولا يمكن تصور نجاح السياسيات التنموية دون مساعدة المجتمع الدولي دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية، وما تزال هذه المساعدات مستمرة لحد الآن. طورت رواندا نظامًا للحوكمة الرشيدة، شمل جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالنظام اللامركزي الذي اتبعته رواندا في إدارة الدولة، بعد عام ٢٠٠٠م، وقد أسهم هذا النظام في إنشاء طبقة إدارية جديدة، وتعزيز نظام الحكم المحلي، وتعزيز تقاسم السلطة المحلية والمصالحة، وكان من ثمرة ذلك التحسن المطَّرد في إدارة البيئة، حتى أصبحت رواندا من المقاصد العالمية للسياحة الخضراء.

استطاعت رواندا، وهي بلد زراعي بالدرجة الأولى، وليس لديه موارد خام، مضاعفة الدخل القومي للفرد في عقد ونصف (٢٠٠٠-٢٠١٥م)، وهو إنجاز كبير لدولة داخلية خارجة من حرب أهلية فقدت ١٠٪ من سكانها في إبادة جماعية. وعلى مستوى التعليم، ارتفعت معدلات القيد الإجمالي والصافي في المرحلة الابتدائية، وأصبح مؤشر التكافؤ في الفرص التعليمية بين الجنسين مضاهيًا للمعدلات العالمية. وعلى مستوى القطاع الصحي، ارتفع عدد المؤسسات العلاجية الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمة الصحية؛ ما أدى إلى انخفاض في وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، وتضاعف متوسط العمر من ٣١ سنة في ١٩٩٥م إلى ٦٤,٥ سنة في ٢٠١٥م.

تحقيق رواندا لهذه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ارتبط بعدة عوامل: ١) إلغاء الحدود العرقية وتطبيق صارم لمن ينتهك القوانين الجديدة. ٢) محاسبة المتورطين في الإبادة الجماعية. ٣) إعادة توطين اللاجئين وتقليل معدلات الفقر متعدد الأبعاد، على معنى توفير مساكن لائقة لغير القادرين واللاجئين، إلى جانب الخدمات التعليمية والصحية، وقد وفرت هذه الإجراءات الثلاثة الأساس النفسي والاجتماعي والثقافي للقفزات التنموية التي أحدثتها رواندا بعد عام ٢٠٠٥م.

ويشير شيني تاكوشي Shinichi Takeuchi إلى ثلاثة عوامل محفزة على التنمية الاقتصادية: ١) الاحتكام إلى سلطة العلم، خاصة بعد عام ٢٠٠٠م، على معنى أن صناع القرار التنموي في رواندا اتبعوا النهج العلمي في تسيير عمليات التنمية، من خلال تنفيذ أربعة مشاريع بحثية كبيرة بهدف إصدار أوراق سياسات تنموية على المستوى الوطني، وتطبيق التوصيات العلمية بكل دقة. ٢) تطبيق نظام حكم رشيد: يقوم على المساءلة والشفافية وكفاءة توزيع الموارد النادرة، واستخدام البيروقراطية لتحسين بيئة الأعمال وليس العكس، والاحتفاظ بقطاع عام صغير ولكنه فعال مع إتاحة الفرصة الأكبر لمشاركة القطاع الخاص. ٣) تطوير شامل في قطاعي التعليم والصحة، على مستوى البنية الأساسية والكوادر البشرية.

تحليل وتفسير مرحلة المصالحة والتعافي

ذكر الباحث منذ قليل أن شهوة الانتقام من التوتسي التي تملكت رجال الدولة بعد الاستقلال، وهيمنة التيار المتطرف الساعي لطرد التوتسي نهائيا من رواندا، أفرز ممارسة سلطوية تمييزية متعسفة من ١٩٦٢م حتى ١٩٧٣م، ثم انتقل البناء المؤسسي إلى ممارسة غريبة الأطوار، استمرت منذ تولي أبياغيمانا

الحكم حتى حدوث الكارثة. **لكن حين تولت الجبهة الوطنية السلطة قدمت مؤشرات أولية على أنها بصدد ممارسة سلطوية تقدمية**، على معنى أن البناء المؤسسي أصبح مشغولا في فترة ما بعد الإبادة، باستتباب الأمن، وإحلال السلام الاجتماعي، والتفكير في منهج جديد لتطبيق المصالحة، ومواساة أهالي الضحايا، والرعاية العاجلة للفئات الاجتماعية والعمرية غير القادرة، وغير ذلك من الإجراءات.

لكن الأهم في الفهم والتفسير، هو تطبيق قاعدة جديدة منظمة للمجال العام وسلوك الأفراد والمؤسسات معا، تقضي بحظر كل الأفعال المعبرة عن العنصرية، واستخدام كلمة رواندي في قاموس الحياة اليومية والرسمية، بدلا من هوتي أو توتسي أو توي. وهذا ما تسميه نظرية القواعد المتصارعة **بالقاعدة سابقة التجهيز: ready-made rule والتي بمجرد إقراراها الرسمي سوف تدخل في صراع حاد مع القاعدة التمييزية العنصرية المستقرة في بنية الحس المشترك لعشرات السنين**، فكيف يمكن إزاحة القاعدة التمييزية واستبدال القاعدة التقدمية الرشيدة بها؟

مشكلة القواعد سابقة التجهيز، أنها تباغت الحس المشترك، وتحتاج لوقت طويل حتى تُغرس في الوعي الجمعي، من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة، غير أن الوضع الاجتماعي في رواندا لن ينتظر إتمام عملية الغرس ليحدث الالتزام الإرادي بالقاعدة، ولا بد من التفكير في تدابير تضمن فاعلية القواعد الجديدة دون إبطاء، كما يلي:

١) **تطبيق نظام جزاء صارم وعادل على المخالفين للقاعدة الجديدة**، وهذا ما سعى إليه البناء المؤسسي والتزم به.

٢) كما يساعد في **إزاحة القاعدة التمييزية خلق حزمة من القواعد الفرعية الداعمة للقاعدة سابقة التجهيز**، على أن تكون هذه القواعد مفضلة أو على الأقل مقبولة من المجتمع. وعليه فإن المضي قدمًا في الالتزام بتقديم أشكال الرعاية العاجلة كافة للجميع، والالتزام بتقديم الخدمات الاجتماعية كافة لمن يحتاج إليها دون تمييز، واختيار الأفراد في المناصب بناء على الكفاءة والجدارة، والالتزام بالشفافية وعدم التستر على الفاسدين، وغيرها من الالتزامات التي تشكل في مجموعها حزمة من القواعد الفرعية المنبثقة من القاعدة سابقة التجهيز.

٣) موافقة الحكومة (البناء المؤسسي) على الاستعانة بنظام العدالة التقليدي، وإعداد قانون لمحاكم جاكاكا، يعد ممارسة عقلانية رشيدة، ولأن هذه المحاكم ماثلة ومتأصلة في التاريخ المشترك لكل الروانديين، **فإن تطبيق هذا القانون يعد بحق حلا عبقريا وناتج تضافر وتكامل البناء المؤسسي مع بناء الحس المشترك**.

٤) جاء تصميم آليات تشكيل المحكمة تصاعديا من أربعة مستويات تجمع بين مستوى القرية أو الحي السكني، ثم مستوى المجتمع المحلي، ثم الجهوي ثم الوطني في سياق واحد متصل بأسلوب يحترم اختيار المواطنين من المستوى الأول إلى الرابع، وهذا التصميم يوفر للمحكمة عناصر النجاح، ويجعل المواطن فاعلا رئيسا في المصالحة.

وبالنظر في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرواندية للتعافي والتنمية، بمساعدة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، يتأكد أن المجتمع الرواندي يمر بمرحلة تحول نوعية، ناتجة عن الجمع **بين الممارسة السلطوية التقدمية، والفعل الاستثنائي أو الكاريزمي التقدمي، ويمثله في هذه الحالة شخصية بول كيجامي Paul Kagame.**

ولد كيجامي في أكتوبر ١٩٥٧م، نزحت أسرته إلى أوغندا جراء أحداث العنف في عام ١٩٥٩م، فنشأ لاجئا، كان متفوقا، فواصل دراسته في جامعة ماكيري بكمبالا، ودرس العلوم العسكرية، وهو أحد مؤسسي الجبهة الوطنية الرواندية، وقائد قوات الجبهة التي أنهت الإبادة الجماعية، عُرف بنظافة اليد والصرامة والإنسانية، تولى منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع في أول حكومة بعد الإبادة وهو في عمر ٣٧ عامًا، ثم رئيسا للبلاد منذ عام ٢٠٠٠م حتى الآن. لقد توافرت شروط كافية لتصنيف شخصية كيجامي ضمن القيادات الكاريزمية، فهو يتمتع بالذكاء، والثقة العالية بالنفس، ويمتلك رؤية استثنائية يحاول تحقيقها على أرض الواقع، ولم تحم حوله شبهة الفساد في كل المناصب التي تولاها في أوغندا أو بعد عودته.

ومع ذلك ورُغمه، فإن القائد الكاريزمي، لا يظهر في فراغ اجتماعي، ولا يكتسب السمت الكاريزمي إلا إذا كان المجتمع في حاجة لوجود شخصية كاريزمية قادرة على إحداث تحول نوعي في حياتهم. وبالنظر في التاريخ الحديث لرواندا، **فإن المجتمع كان في أمس الحاجة إلى قائد كاريزمي في لحظتين فارقتين؛ الأولى لحظة الاستقلال، والآخرة لحظة الإبادة الجماعية.** ففي الأولى قدم القائد أداء غوغائيا وانشغل بالنظر إلى ماضي العلاقات الإثنية بلا رؤية للمستقبل، فقدمت القيادة أداء رجعيا يولد الصراع والتوتر، ويحقق رغبة الهوتو في السيطرة بعد الخضوع، والتمكين بعد التهميش، ولا يحقق العدل والمساواة والتنمية. أما في اللحظة الآخرة فقد كان الاحتياج أشد؛ لأن الكارثة خلفت عددًا غير منتهٍ من المشكلات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فضلا عن الآثار النفسية الرهيبة، التي تورث العجز عن الفعل الإيجابي والنظرة المتفائلة للحياة، وقد كانت رواندا محظوظة تماما، بأن تهيأ لها قائد كاريزمي، يريد طي صفحة الماضي، وينظر قدما نحو المستقبل بمنهج علمي وسمات شخصية أخلاقية جاذبة ومطمئنة للجميع.

وفقا لآليات التغيير، نجد تأثيرا مستقلا **للفعل الاستثنائي الكاريزمي**، ومنه نوعان تقدمي ومتعسف. وينتمي بول كيجامي إلى النوع التقدمي، حيث يتميز بعدة سمات كلها متطابقة مع نص نظرية القواعد المتصارعة الآتي:

«تمتلك الشخصيات الاستثنائية قبولا شعبيا واسعا، وثقة أفراد المجتمع فيهم ثقة مطلقة، ما يؤدي إلى قبول مباشر للقواعد البنائية الجديدة التي ينادون بها. ولأن هذه الشخصيات هي في الأساس مشغولة بالصالح العام، وبحكم ما لديها من رؤية وملكات عقلية ووجدانية وروحية، فإنها تكتشف نقاط الضعف في البناء الاجتماعي فتعمل على تغيير القواعد التي تسبب هذا الضعف. وفي أغلب الأحيان تؤدي عملية التغير إلى حرق مراحل في تاريخ المجتمعات وتسريع وتيرة التغير الاجتماعي».

"Exceptional personalities have a wide public acceptance, in addition to the absolute trust they

gain from members of the society. This creates a case of direct acceptance of the new structural rules they call for. Second: these personalities are basically concerned about the greater good. Owing to their mental, spiritual and emotional vision and their faculties, they spot the weaknesses in the social structure and thus try to change the rules that have causes this weakness. In most cases, this change caused leapfrogging in the history of communities and accelerates social change."

وحتى يوضع الفعل الاستثنائي لبول كيجامي في الميزان الحقيقي، فيكفي أن ننهي بأنه أصلح ما أفسده الملك كيجيلي الرابع، والاستعمارين الألماني والبلجيكي، وحكومة ما بعد الاستقلال، واستطاع أن يرمم نفسية شعب مكلوم، ويصنع الأمل في نفوس يائسة.

خاتمة

انطلاقا من مسلمة أن الحالة الرواندية تعد مادة ثرية لتحليل ودراسة الكوارث والأزمات، قدم الباحث في هذه الدراسة، محاولة لفهم وتفسير إستراتيجية المصالحة والتعافي والتنمية التي سار عليها المجتمع الرواندي بعد أن تعرضت نسبة ١٠٪ من الشعب للإبادة الجماعية والتشريد، ويمكن تلخيص الاستفادة من نظرية القواعد المتصارعة في فهم وتفسير الحالة المعقدة للمجتمع الرواندي، من خلال الاستخلاصات التالية:

أن الإثنية أيا كان نوعها لا تفرض على الفرد أي التزامات تجاه الجماعة التي ينتمي إليها إلا في حالة التمييز والاضطهاد الذي يمارس ضد هذه الجماعة. وأن التركيب العرقي لرواندا لم يتحول إلى مشكلة اجتماعية وسياسية إلا بعد مأسسة العلاقات الاجتماعية على أسس عرقية في عصر الملك كيجيلي الرابع في أعقاب تطبيق النظام المركزي شبه الإقطاعي، وانقسام الهوية الوطنية إلى هوية سياسية ثلاثية Three-fold political identity، وقد تكرس هذا التمييز خلال الحقبة الاستعمارية الألمانية والبلجيكية من جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، انطلاقا من إستراتيجية فرق تسد، واستنادا إلى نظرية الجنس الحامي استعلائية الطابع. ولم تمارس القواعد الدينية الكاثوليكية الجديدة دوراً في خفض حدة العلاقات العنصرية، بل على العكس قدمت للسياسات العنصرية تسويغا دينيا واسع النطاق، فأصبحت أقلية التوتسي متمايزة عن أغلبية الهوتو حتى أواخر الخمسينيات.

ثم انقلب الوضع تماما منذ الاستقلال بعد سيطرة الهوتو على الحكم، فمارست السلطة الرسمية أفعالا تعسفية ثم غريبة الأطوار، بدلا من السعي نحو تحقيق العدل والمساواة والتنمية على أسس وطنية، قابلها التوتسي بتنظيم حركي صراعي، ما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم الأزمة العرقية وتحولها إلى حرب أهلية ثم إبادة جماعية، أسهم في زيادة حجمها، تخاذل المجتمع الدولي ومنظمات حفظ الأمن والسلام في العالم.

ثم حدث تحول نوعي بعد عام ١٩٩٤م بعد أن توفر للمجتمع سلطة تقدمية وكاريزمية ترنو نحو المستقبل، فرضت قواعد جديدة منظمة للمجتمع: تقضي على التمييز العنصري، ولا تعترف إلا بهوية

وطنيـة جامعـة، مـع اسـتعادة روح العدالة عـبر محاكم الجـاكاكا المعدلة، لضمان آلية تشـاركية لمحاسـبة الجناة، مـا أدى إلى مـرور المجتمـع الروانـدي بحالـة تحـول فريـدة، يتكامـل فيهـا بنـاء الحـس المشـترك مـع البنـاء المؤسـسي، لتحقيـق الصفـح بعـد الاعـتراف، وتخفيف العقوبـة بعـد الإقـرار بالذنـب، والمـضي قدما في سـبل التعـافي والتنميـة. وبعـد، فـإن التجربـة الرواندية تمثل درسـا للتدبر والاعتبـار والاقتداء، نأمـل أن يُنْظَر إليها بعـين الاهتـمام في حـل الصراعـات الدائـرة في مناطـق متفرقـة مـن العالم.

الهوامش

١- **نماذج نظرية بين تخصصية**: تزداد الظواهر الاجتماعية تعقيدا وتركيبا يوما بعد يوم، ومن ثم تصبح عمليات فهم وتفسير أثر هذه الظواهر حملا ثقيلا على التخصص الواحد، وللتغلب على هذه الفجوة العلمية، تأسست في العقدين الماضيين برامج بحثية بين تخصصية، تهدف إلى دمج نموذجين معرفيين أو أكثر، في نموذج واحد لإنتاج معرفة جديدة لا تنتمي إلى تخصص بعينه، ويتوقع الباحثون أن تؤدي هذه المعرفة إلى ميلاد نماذج نظرية بين تخصصية، يمكن أن تتطور إلى ثورة علمية جديدة.

٢- **عوامل التغير وفقا لنظرية القواعد المتصارعة**، وجميع النظريات الاجتماعية ربما يكون واحد أو أكثر من العوامل التالية: النمو السكاني، الكوارث، المخاطر البيئية، الصراعات والحروب، الشخصيات الكارزمية والقيادات الاستثنائية في تاريخ المجتمعات، الأنبياء والرسل والمعتقدات الدينية السماوية والوضعية، الأفكار الفلسفية الكبرى، النظريات السياسية ونظم الحكم، التطور الاقتصادي، العقلانية، التعليم، الاكتشافات العلمية، التقدم التكنولوجي، التصنيع، نشأة التجمعات الحضرية، المؤسساتية، تقسيم العمل، التنظيم البيروقراطي، القانون، التغير القيمي، ثورة الاتصال.

٣- **الفرض الأول للنظرية**: يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد بسبب القدرة البنائية للأفعال الفردية أو الجماعية أو السلطوية الجديدة. ويمكن أن يمتد أثر التغير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى بسبب علاقات التفاعل والتداخل التي تربط العوالم الخمسة.

والفرض الثاني: أن قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (التفاعلي، المؤسسي، النفقي) داخل العالم الاجتماعي في حالة صراع داخلي شبه دائم، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى، بسبب الخصوصية التاريخية للبناء الاجتماعي المركب في كل عالم اجتماعي، مع التسليم بوجود أنماط من التكامل الجزئي أو التعايش تربط هذه الأنساق.

٤- **الديانات الإفريقية التقليدية**، هو مجموعة من المعتقدات شديدة التنوع، وتشمل الإيمان بعدد كبير ومختلف من الآلهة العليا والسفلى، المرئية وغير المرئية.

المراجع

Scholz, Anton. (2015). Hutu, Tutsi, and the Germans: Racial Cognition in Rwanda Under German Colonial Rule. Unpublished MA African Studies. Master Thesis. *Leiden University*. p. 17-18.

Suhrke, Astri & Adelman, Howard (2004). The Security Council and the Rwanda Genocide. In: David Malone (ed.) The UN Security Council: From the Cold War to the 21st century. *Boulder, Col./London: Lynne Rienner* pp. 483-499. p. 495.

Badawi, A. M. (April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research*. 18 (18): 1-42. doi: 10.21608/jwadi.2018.85259

Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 26.

Badawi, A. M.) April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 27.

Banyanga, J., & Björkqvist, K. (2017). The Dual Role of Religion Regarding the Rwandan 1994 Genocide: Both Instigator and Healer. *Pyrex Journal of African Studies and Development*, 3(1), 1–12. p .2.

Berdal, M. (August 03, 2005). The United Nations, Peacebuilding, and the Genocide in Rwanda. Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations, 11, 1, 115-130. p. 118.

Cushman, T. H. O. M. A. S. (December 01, 2003). Is Genocide Preventable? Some Theoretical Considerations. *Journal of Genocide Research*, 5, 4, 523-542.

Dallaire, R., & Beardsley, B. (2005). Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda. New York, NY: *Carroll & Graf Pub*. p. 513.

Des, F. A. (1999). "Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. New York, *NY: Human Rights Watch*.p.7.

Des, F. A. (1999). " Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. Op.Cit. P.7.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. p. 8.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. 58.

Eriksson, J. R. J. R., Sellström, T., Adelman, H., Suhrke, A., Jones, B., Borton, J., Kumar, K., Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda. (1996). The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience. Copenhagen? *Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda*. p. 23-25.

Info-please encyclopedia: https://www.infoplease.com/world/countries/rwanda

Kenneth, R. W. (January 01, 2009). Scourge of Racism: Genocide in Rwanda. *Journal of Black Studies*, 39, 3, 471-481. p. 474.

Larson, C. C. (2009). As We Forgive: Stories of Reconciliation from Rwanda. *Grand Rapids, Mich: Zondervan*. p.33.

Lihiru, V.M. (2019). Participatory Constitutional Reforms vs. Realization of Equal Representation of Men and Women in the Parliaments: A Study of Kenya, Rwanda, and Tanzania. (*Unpublished PhD thesis, Public Law, Faculty of Law, Cape Town University*). p. 53.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a Dynamic Theory of Action at the Micro Level of Genocide: Killing, desistance, and saving in 1994 Rwanda. *Sociological Theory*, 33, 2, 148-172.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a dynamic theory of action at the micro level of genocide: Killing, Desistance, and Saving in 1994 Rwanda. *Op.Cit.* p.149

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Princeton: Princeton University Press*. p. 50.

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Op.Cit*. pp. 210-213.

Paul J. Magnarella (2000) Comprehending Genocide: The Case of Rwanda, *Global Bioethics*, 13:1-2, 23-43. p. 33-34.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp.121-134. P.123.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp. 124-125.

The Association of Religion Data Archives: https://www.thearda.com/internationalData/countries/Country_187_2.asp

Twagilimana, A. (2016) "Historical Dictionary of Rwanda, 2ed.Lanham, Boulder, New York, London: *Rowman & Littlefield*. p. 6.

Van't Spijker, G. (2006). Religion and the Rwandan Genocide. *Scripta Instituti Donneriani Aboensis*, 19, 339-357. p. 351.

Vries, R. E. D. (March 01, 1999). On Charisma and Need for Leadership. *European Journal of Work and Organizational Psychology*, 8, 1, 109-133. p. 110.